

مقدمة عامة

بين الرقابة والحجب، فرق بسيط لدى متصفحي الإنترنت

يعدّ هذا التقرير حول البلدان "أعداء الإنترنت" و"قيد المراقبة" تحديثاً للتقرير الصادر في 12 آذار/مارس 2011.

شدّد التقرير السابق الصادر في آذار/مارس 2011 على تفاني شبكات التواصل الاجتماعي ودور الإنترنت كأداة للتعبئة ونقل المعلومات في تحركات الانتفاضات الشعبية في العالم العربي. وسجّلت الأشهر التالية تصاعداً في ردود فعل الأنظمة القمعية على ما اعتبرته محاولات غير مقبولة لزعزعة الاستقرار. وأدى متصفّحو الإنترنت، في العام 2011، دوراً أساسياً في التغييرات السياسية الّتي أثرت في العالم العربي ودفعوا غالياً ثمن محاولتهم الالتفاف على التعتيم الإعلامي.

في المقابل، واصلت الدول المصنّفة ديمقراطية تحججها بالعامل الأمني عبر اتخاذ تدابير لحماية حقوق التأليف والنشر. وتعلّم متصفّحو الإنترنت في البلاد "الحرة" كيفية التحرك للحفاظ على مكتسباتهم، فيما يزداد في بعض الدول الضغط على التقنيين في مجال الإنترنت الذين يتم تشجيعهم على لعب دور الشرطي على شبكة الإنترنت. وأصبحت شركات الرقابة من المرتزقة الجدد في السباق نحو التسلّح الحقيقيّ على الإنترنت. وبات قراصنة الإنترنت يزودون الناشطين الذين يخضعون لأنواع مختلفة من القمع بخبراتهم التقنية. ويشارك الدبلوماسيون في اللعبة أيضاً إذ أن حرية نشر المعلومات على الإنترنت غدت، أكثر من أي وقت مضى، قضية رئيسية في السياسة الخارجية والداخلية.

عندما تواصل وسائط الاتصال الجديدة رفع سقف الحرية والتملّص من الرقابة

تعرقل الشبكات الاجتماعية محاولات الأنظمة الاستبدادية لقمع المعلومات المزعجة. وتعتبر منطقة سيدي بوزيد في تونس، والناشط المصري خالد سعيد، من الأركان الهامة في الثورات العربية وقد ظهرت عدة قضايا إلى العلن من خلال تعبئة الناشطين على الإنترنت. وأخذ تضافر ثورة المدوّنات المصغّرة، وتجميع



الآراء، والإسراع في نشر المعلومات، بالإضافة إلى استعمال الهواتف الجوالة على نحو متزايد للبث المباشر، يزيد احتمالات تحرير المعلومات من أسرها. وساهم تفاقم المزيج بين أنواع الصحافة والنشاط في البيئات القاسية مثل سوريا حيث انخرط المواطنون العاديون الثائرون على المذابح المرتكبة في جمع المعلومات بالوسائل المتاحة لتزويد وسائل الإعلام الدولية بها بهدف إظهار حجم القمع الدموي.

حتّى في كوريا الشمالية، في "المملكة الناسكة"، يعاد النظر في التعتيم الإعلامي: فتتيح الهواتف المحمولة للناس القاطنين قرب الحدود الصينية فرصة للتواصل مع سائر العالم. ويسهل تهريب المعلومات عبر الحدود التي يمكن اختراقها من خلال تمرير مقالات على الهواتف والأقراص المدمجة وأقراص الفيديو الرقمية وشرائح الذاكرة.

في تركمانستان، شهد الانفجار المميت في مستودع للأسلحة في عبادان، في ضاحية من ضواحي عشق آباد، في تموز/يوليو 2011، بداية لحرب المعلومات 2.0. للمرة الأولى، تمكّن مواطنو الإنترنت من كسر حاجز الصمت الذي فرضته السلطة على الشبكة العنكبوتية عن طريق نشر أشرطة فيديو بسيطة قاموا بتصويرها بواسطة هواتفهم النقّالة. لكنّهم دفعوا في المقابل الثمن غالياً.

لم تمنع الرقابة المفروضة في المملكة العربية السعودية نضال المرأة من أجل الحصول على الحق في قيادة السيارات والتصويت من البروز على شبكة الإنترنت وجذب انتباه المجتمع الدولي وإيجاد بعض الصدى داخل البلد.

نجحت إدانة الفساد والمشاكل البيئية والمآسي الاجتماعية في تفعيل شبكة الإنترنت، مثل احتجاجات المزارعين الصينيين في قرية (ووكان) ضد مصادرة مسؤولين عديمي الضمير أراضيهم، وكذلك توثيق التزوير في الانتخابات في روسيا أو معالجة الآثار الكارثية الّتي يتركها البوكسيت على البيئة في فيتنام.

التقليل من أهمية انقطاع الإنترنت والاتصالات السلكية واللاسلكية

تعلّمت الأنظمة القمعية الدرس. لضمان نجاح أي تعتيم إعلامي، لا يكفي استبعاد الصحافة وترهيب الشهود وحجب بعض المواقع الإخبارية والمعارضة، إذ أنه تتوفر طريقة ذات فعالية أكبر وهي فرض حصار على بعض المناطق للحؤول دون ظهور شهود محرجين وإخراج أي وسيط رقمي وقطع اتصالاتهم



عبر حجب الرسائل النصية القصيرة والوصول إلى شبكة الإنترنت بصورة دائمة أو مؤقتة أو خدمات الهاتف الجوّال.

سارت مصر في مظاهرات احتجاجية ضخمة منذ أواخر شباط/فبراير بسبب حجب النفاذ إلى شبكات الإنترنت لخمسة أيام وهي الظاهرة الأولى من نوعها في البلاد. وقد سلكت دول أخرى هذا الاتجاه لأسباب انتخابية أو اضطرابات كجمهورية كونغو الديمقراطية والكامرون وكازاخستان.

وضعت الصين قيد التنفيذ وسيلة فعّالة تقوم على تعليق الاتصالات في المدن أو المحافظات العرضة للمشاكل عندما يكون الوضع خارجاً عن سيطرتها. وكانت التيبت وشينجيانغ ومنغوليا الداخلية أولى الضحايا.

يعتبر قطع الإنترنت حلاً جذرياً، إنما يمكنه أن يعرقل السلطات نفسها ويسبب أضراراً اقتصادية للبلاد المعنية. ويعدّ تباطؤ عرض النطاق الترددي الوسيلة الأكثر غدراً ولكنها فعالة جداً، لأنه يجعل من المستحيل تحميل الصور وتسجيلات الفيديو وإرسالها. وقد برعت إيران في اعتمادها هذا الأسلوب. وفي سوريا يتلاعب فارضو الرقابة في عرض النطاق الترددي، إذ تعكس التقلّبات المسجّلة درجة القمع في المناطق المتضررة.

وتقدّم البحرين مثلاً عن القمع "الناجح"، فالتعتيم الإعلامي أصبح متاحاً بفضل اتخاذ تدابير رقابة تقنية وقانونية وإنسانية.

تعزيز الترشيح

إن معظم الأنظمة التي تفرض رقابة على الشبكة منذ بداية الثورات التونسية والمصرية، تقوم بتعزيز الرقابة لمنع محاولة نشر هذه الحركات في بلدانهم. واعتمدت دول أخرى الرقابة باعتبارها أداة حكم مفيدة لتمديد قبضتهم على السلطة. وكانت مواقع البث المباشر وشبكات التواصل الاجتماعية في كثير من الأحيان الأكثر تضرراً.

في أوزبكستان، منع النظام منتديات النقاش حيث كان مواطنون عاديون يناقشون الثورات العربية. وحجبت عبارة "الياسمين" و"احتلال" يليهما اسم مدينة في الصين، على شبكة الإنترنت في هذا البلد. أما روسيا



البيضاء فقد منعت الوصول إلى شبكة Vkontakte الاجتماعية نتيجة الاحتجاجات الحاشدة التي تشهدها. ويواجه الكازاخ ردة فعل غير متناسبة، إذ تمّ حجب منصة لايف جورنال في مجملها بسبب بعض المواقع التي تعتبر "متطرّفة".

ومن جهتها، أنشأت تركيا نظام ترشيح للإنترنت يتخذ شكل الرقابة المقنّعة مع أنه يعد اختيارياً.

دخلت الحكومة التايلاندية الجديدة، باسم جريمة المساس بالذات الملكية، في دوامة حجب مواقع ومحتوايات تهدد حرية التعبير. وتزعم أنها حجبت خلال بضعة أشهر فقط صفحات إلكترونية أكثر من السنوات الثلاث السابقة.

وتبقى تونس متنبّهة. فقد ينهض عمار 404، اللقب الذي أطلق على نظام مراقبة الشبكة الذي أنشئ بطلب من الرئيس المخلوع زين العبدين بن علي، من تحت الرماد في حين أن القضاء يدرس احتمال ترشيح المواقع الإباحية.

رداً على الدعاية في الشمال، قررت كوريا الجنوبية زيادة عدد المواقع المحجوبة.

تضخّم سحب المحتويات، وممارسة الضغط على الوسطاء التقنيين

يحاول فارضو الرقابة تقييد الشركات الخاصة أكثر وأكثر بمراقبة الإنترنت وقمعه. يتجاوب البعض منهم مع هذه الرقابة فيما يتصدّى لها البعض الآخر.

تحت الضغوط التي تمارسها السلطات، اضطرت مواقع التدوين المصغّر كسينا وييبو الصينية للتزوّد بآلاف المراقبين وطلبت من مستخدميها التسجيل بأسمائهم الحقيقية.

وقد ورد عن لسان فرانك لارو، المقرر الخاص لدى الأمم المتحدة لحق حرية التعبير، أن ما يجري من ضغوط على الشركات المستضيفة للمواقع لتسحب المحتويات على شكل "إخطار بالسحب" قد يؤدي إلى إنتهاكات كثيرة. في تايلاند، يواجه مدير الموقع الإخباري براشاتاي جوي خطر دخول السجن لعشرين عاماً لنشره تعليقات تصنّف بجريمة المساس بالذات الملكية ولعدم إزالتها بعد فترة طويلة من الإخطار. وتتفاقم الضغوط على الوسطاء التقنيين الذين تحاول السلطات في الهند، على سبيل المثال، إقناعهم



بمعاينة المحتويات المنشورة مسبقاً على منصاتهم بهدف إزالة تلك التي تعتبر مسيئة أو من المحتمل أن تسبب اضطرابات طائفية.

الحق في النسيان، خطر على حيادية الشبكة وحرية التعبير على الإنترنت

أصبحت طلبات الأفراد التي تقوم على "الحق في النسيان الرقمي" أكثر شيوعاً في ما يخصّ المواد المحفوظة على شبكة الإنترنت. فقد أثارت فيفيان ريدنغ، مفوضة الاتحاد الأوروبي، مخاوف جديدة خلال عرضها، في 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2011، مشروعاً من شأنه أن يمكّن أي شخص من سحب بيانات شخصية لأسباب شرعية. ومع ذلك، فإن الحق العام للنسيان، المنصوص عليه في القانون، بالكاد يتلاءم مع حرية التعبير وحرية المعلومات على شبكة الإنترنت. إلا أنه من الصعب تنفيذ هذا المشروع على أرض الواقع، إذ أنه يضع على عاتق الناشرين والشركات المستضيفة للمواقع التزاماً يصعب تطبيقه على مستوى الشبكات: الاختفاء الكامل للمحتويات. ويجب إجراء دراسة دقيقة لتحديد ما إذا كانت الأحكام الحالية المتعلّقة بحماية الخصوصية، وجنح الصحافة، والبيانات الشخصية، والتحكيم القضائي تكفي لضمان حقوق الأفراد.

استراتجيات مراقبة أكثر فعالية وأكثر تطفلاً

إذا ما تابع الترشيح في التقدم فلا بدّ من تطور المراقبة. وفارضو الرقابة يفضّلون معاينة نشاطات المعارضين واتصالاتهم على شبكة الإنترنت بدلاً من منعهم من الوصول اليها.

أما الأجهزة الأمنية فلا تسأل سجيناً يخضع للاستجواب أو يتعرّض للتعذيب عن أسماء المتواطئين معه فحسب بل عن كلمة السر في حسابه الخاص على فيسبوك وسكايب وفكونتيكت وغيرها. وقد تكرر هذا السيناريو في إيران، والبحرين، وتركمانستان، وفي سوريا. ويسعى المعارضون إلى إيجاد مهرب لهم، فبعضهم يقوم بإنشاء حسابات مزيّفة أو إعطاء رموز الدخول لأحد أقربائه للاهتمام بحساباته في حال تم توقيفه وبالتالي يتفادى تعرّض اتصالاته للخطر.

تعتبر حماية المراسلين وشبكات المعارضين من أهمّ الخطوات في سبيل الحصول على المعلومات. وفي هذا الصدد دعت منظمة مراسلون بلا حدود الصحافيين الأجانب المتواجدين في البلدان التي تشهد أعمالاً



أمنية إلى اتخاذ احتياطات خاصة في اتصالاتهم وفقاً للسياق. فالستر الواقية لا تكفي للوقاية من الرصاص في المناطق التي تشهد حرباً أو صراعاً، إذ يجب التزوّد بعدّة البقاء الرقمية التي تتيح تشفير البيانات، وجعل الاتصالات سرية أو مجهولة، والتحايل على الرقابة.

إلى جانب تقنية الرقابة، تم الإبلاغ عن محاولات تصيّد هوية المستخدمين للشبكات الاجتماعية في سوريا أو إيران، بالإضافة إلى استخدام شهادات تأمين كاذبة. وتمّ اللجوء إلى هذه المحاولات في سوريا بعد رفع الحصار عن فيسبوك الذي لم يتمّ بهدف الانفتاح إنما بهدف تسهيل المراقبة.

وتعطى الأولوية أيضاً لتحييد وسائل التشفير والمجهولية أو التحايل. فإيران قادرة على حجب المواقع الآمنة HTTPS والمنافذ التي تستخدمها الشبكات الافتراضية الخاصة. أما الصين فتسعى إلى الحدّ من عدد عناوين بروتوكول الإنترنت التي يمكنها تأمين التواصل مع الشبكة الدولية في الوقت نفسه.

وتتعزز المراقبة عبر تزوّد الأنظمة القمعية بالمعدّات من الشركات المتخصصة في أجهزة وبرمجيات الترشيح والتنصّت والتدقيق المعمق في حزم البيانات. فملفات التجسّس التي نشرتها ويكيليكس هي ثروة من المعلومات حول هذا الموضوع. وغالباً ما تكون هذه الشركات غربية وتستفيد من أرباح في الأسواق. وعلى سبيل المثال لا الحصر، نذكر تقنية BlueCoat الأمريكية التي تم تعليقها نتيجة النشاطات التي تزاولها داخل سوريا كذلك شركة Amesys في ليبيا. وقامت الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان بملاحقة شركة الاتصالات فودافون في مصر. كما انسحبت الشركة AreaSpa الإيطالية من سوريا بعد مواجهتها حملة إنكار دولية عقب كشف تعاونها مع النظام.

تأتي قضية المسؤولية الاجتماعية للشركات في صلب النقاش. ولا بدّ من معاقبة الشركات التي تتواطأ في انتهاك حقوق الإنسان. وردّاً على ذلك، أصدر البرلمان الأوروبي قراراً يقوم على تطبيق قواعد تصدير صارمة بحق الدول التي لا تحترم حقوق الإنسان. وفي المضمار نفسه، ينظر الكونغرس الأمريكي في مشروع قانون.

عهد الدعاية



مقدمة عامة - 2012 - مراسلون بلا حدود

وجّهت كوريا الشمالية حرباً دعائية ضدّ جارتها الجنوبية على شبكة الإنترنت، بالمحافظة على وجودها على الشبكات الاجتماعية. ولا تزال الدعاية الكوبية تعتدي على المدوّنين الناقدين للنظام، وتتهمهم بالعمالة لحساب الأمبراطورية الأمريكية.

كما حددت الصين غرامة قدرها خمسون سنتاً، يدفعها المدونون لنشر الرسائل التي يفيد بها الحزب إثر الاضطرابات التي حدثت في منغوليا الداخلية نتيجة وفاة مزارع.

وفي سوريا، برع الجيش الإلكتروني في تلويث صفحات المعارضين على فايسبوك ونشر كمية من التعليقات المادحة والمؤيدة لنظام بشار الأسد. ويتم إنشاء حسابات تويتر للتشويش على المعلومات التي يوفّرها هاشتاغ Syria # عبر إرسال المئات من رسائل التويت التي تشير كلماتها المفتاحية إلى نتائج مباريات رياضية أو صور للبلاد.

أمّا البحرين فتستثمر الملايين لتحسّن صورتها في الخارج. وتبذل السلطات قصارى جهدها لتعكس سباقات الفورمولا 1 المرتقبة في نيسان/أبريل 2012 في المنامة العودة إلى الوضع الطبيعي في البلاد.

الاعتداءات الإلكترونية

تنتشر الاعتداءات الإلكترونية على شكل هجوم حجب الخدمة. وغالباً ما تكون الحكومات وراء محاولات قرصنة مواقع المعلومات أو المواقع المستقلّة حتى أن إريتريا تعرضت للهجوم. وقد فرضت الأمم المتحدة عقوبات على البلاد التي تقوم بحجب مواقع للمعارضة. حتى أنّ بعض المواقع السريلانكية دفعت الثمن غالياً.

شهدت روسيا، عشية الانتخابات النيابية، سلسلة من الاعتداءات الإلكترونية المنسّقة واعتقالات لصحافيين ومدونين للجم المناقشات السياسية التي لا يمكن أن تتداول بحرية سوى على شبكة الإنترنت.



وفي خلال المظاهرات في روسيا البيضاء، أعادت شركة Beltelecom المزودة لخدمة الإنترنت توجيه المتصفّحين الذين يحاولون التواصل عبر الشبكة الاجتماعية Vkontakte نحو مواقع تحتوي على برمجيات خبيثة.

تضمّ كل البلدان حالياً إلى جانب الجيش التقليدي جيشاً إلكترونياً إن كان بشكل رسمي أو غير رسمي. ويحتلّ الجيش الإلكتروني السوري والإيراني الصدارة. فقد شهد العام 2011 ظهور جماعات مجهولة الهوية تُعرف بالقراصنة نتيجة القمع الإلكتروني وقد قامت بتنفيذ اعتداءات إلكترونية بحق الأنظمة التونسية والمصرية والسورية.

التخلّص من الشهود المزعجين

شهد العام 2011 أحداثاً دامية لا مثيل لها، طالت بشكل خاص المواطنين الإلكترونيين منذ انتشار استخدام شبكة الإنترنت وسط المعارضين والمدافعين عن حقوق الإنسان. وقد أزهقت أرواح العديد منهم في البحرين والمكسيك والهند وسوريا. ولا تزال عشرات الحالات غير محدّدة بعد وغيرها ستضاف بالتأكيد إلى محصّلة عدد القتلى خاصة في سوريا.

في المكسيك، أخذ الكارتلات تهاجم مستخدمي الشبكات الاجتماعية مباشرة. فإذا بها تقتل ثلاثة مواطنين من متصفحي الإنترنت وصحافية بدم بارد. كما تم العثور على جثة مقطوعة الرأس لمتصفّح إنترنت مكسيكي، في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2011، في نويفو لاريدو. ساهم هذا المتصفّح الملقّب بـ"راسكاتريبس" أي "صميم المكشط" بشكل فعّال في النشاطات المزاولة على الموقع المدين للجريمة المنظّمة "نويفو لاريدو في الجسم الحي". وضعت رسالة قرب جثته جاء فيها: "هذا ما أصابني لأنني لم ألتزم بعدم نشر معلومات على شبكة الإنترنت".

في البحرين، توفي المواطن الإلكتروني زكريا راشد حسن في 9 نيسان/أبريل بعد مرور سبعة أيام على اعتقاله بتهمة "التحريض على الكراهية"، و"نشر أنباء كاذبة"، و"تعزيز الطائفية "و"الدعوة إلى الإطاحة بالنظام في منتديات على الإنترنت".



مقدمة عامة - 2012 - مراسلون بلا حدود

وكان قد لاقى سبعة إعلاميين أجانب وسوريين حتفهم في أواخر شباط/فبراير 2012 نتيجة نشاطاتهم. وفي نهاية المطاف: دفع الكثيرون من مستخدمي الإنترنت حياتهم ثمناً لنشر المعلومات كباسل السيد وفرزت جربان وسليمان صالح أبازيد.

اعتقالات ومداهمات

كلّما تضاعف عدد مستخدمي الإنترنت ازداد احتمال تعرّضهم للخطر. فقد تمّ اعتقال ما لا يقل عن 199 مستخدم إنترنت لأنهم ساهموا في تزويد الشعب بالمعلومات، ممّا يعني زيادة من واحد وثلاثين بالمئة مقارنة بالسنة المنصرمة.

حتى الآن، تم اعتقال ما لا يقلّ عن مئة وعشرين مستخدم إنترنت نتيجة نشرهم معلومات على الشبكة. وتصنّف الصين وتليها فيتنام وإيران من البلدان الأكثر قمعاً في هذا المجال هذا العام.

تمت مداهمة فعلية في 16 شباط/فبراير 2012 للمركز السوري للإعلام وحرية التعبير، كما هو الحال في تركمانستان بعد أحداث عبادان. وكثيراً ما لجأت إيران وفيتنام إلى هذه الأساليب. فقد شنت فيتنام هجمات عدة على الشبكات الكاثوليكية كما أن الصين قامت باعتقال مستخدمي الإنترنت والمعارضين لبث الإرهاب في صفوفهم. فليو شياوبو الحاصل على جائزة نوبل للسلام يقبع وراء القضبان.

بعد ولاية مبارك، كان المدوّن مايكل نبيل سند أوّل من زج في السجن في مصر لانتقاده الجيش المصري. وعلاوة على ذلك، تكاثرت الإقامات الجبرية وإخلاءات السبيل الكاذبة، وكان للصين وفيتنام حصّة بذلك. فقد دفع المدوّن والمعارض هو جيا والناشط في حقوق الشعب المنغولي هادا الثمن غالياً.

كل أنواع المعاملة اللانسانية والضغوط والاستراتجيات غير المنصفة مباحة

تعرّض العديد من مستخدمي الإنترنت السوريين والبحرينيين للتعذيب خلال اعتقالهم. وتقوم السطات الايرانية بابتزاز المعارضين عن طريق التعذيب لحثهم على الاعتراف وتقوم بوقت لاحق بنشر هذه الصور عبر شاشة التلفزيون. وأفاد المدونون أنه تمت اهانتهم أثناء الاستجواب من قبل قوات حفظ النظام في مصر.



مقدمة عامة - 2012 - مراسلون بلا حدود

"الإماراتيون الخمسة"، مجموعة من خمسة مستخدمين للإنترنت وناشطين تم سجنهم في دول الإمارات العربية المتحدة بتهمة التخريب على الإنترنت، وتم وصفهم وعائلاتهم بالخونة من قبل وسائل الإعلام.

وفي البحرين، يتم تشويه سمعة نبيل رجب المعارض الشهير من قبل وسائل الإعلام هذا بالاضافة إلى التعذيب الجسدي الذي يتعرّض له.

في كوبا، تجري معركة ضارية بين المدونين الموالين للحكم والمعارضين له الذين وقعوا ضحية حملة ذم وتشهير من قبل وسائل الإعلام الحكومية أو في مواقع الدعاية الخارجية ومن اهمهم يواني سانشيز.

قنوات تضامن

تم التواصل في عالم المدونات، فدعا المستخدمون في مختلف أنحاء العالم إلى التضامن عبر بث صور صادمة ومعلومات مهمة. ولعبت Global Voices دوراً بارزاً في تنظيم الحوار بين المجتمعات المحلية على الإنترنت ومختلف المنظمات غير الحكومية لحماية حرية التعبير.

بهدف مواجهة فارضي الرقابة الذين طوّروا خبراتهم، قدّم قراصنة ناشطون مساعدات تقنية لمستخدمي الإنترنت المعرضين للرقابة بغية تسيير نشر الأخبار إذ أنّ الحملات التي تطال المدون المصري مايكل نبيل سند والسورية رزان غزاوي تتخطى المستوى المحلي. وقد ساهمت OpSyria التي أطلقتها Telecomix بمساعدة السوريين على بث أشرطة فيديو حول القمع.

شهد العام 2011 تطويراً لأدوات التحايل على الرقابة وحجب شبكات الإنترنت كـ"الإنترنت في الحقيبة " (Internet in a suitcase) أو "صندوق الحرية" (Freedom Box) ويعمل المدافعون عن الحريات الرقمية على التصدّي لأدوات الرقابة الأكثر تطورا.

عندما يتدّخل الدبلوماسيون

لم تعد حرية التعبير على الإنترنت حكراً على بعض المعارضين والمهووسين وفارضي الرقابة انما على الدبلوماسيين ايضا. تزداد الإعلانات والنصوص المشتركة بين المنظمات الدولية والتحالفات الدولية في ما



مقدمة عامة - 2012 - مراسلون بلا حدود

يتعلّق بحرية الإنترنت. وجاء بتقرير المقرر الخاص لحرية التعبير لدى الأمم المتحدة في حزيران/يونيو 2011 المرفوع لمحكمة العدل الأوروبية أن استخدام الإنترنت حق أساسي وإدانة للترشيح و لتأثيراته السلبية على حرية التعبير.

ومن جانبه، استنكرت نافي بيلاي المفوضة السامية لدى الامم المتحدة لحقوق الإنسان القيود المفروضة على الإنترنت في بعض البلدان واعتقال المدونين، في اجتماع لمجلس حقوق الإنسان في نهاية شهر شباط/ فبراير 2012. وأكّدت أن:" الإنترنت قد حول حركة حقوق الإنسان ولم يعد للدول الحق باحتكار المعلومات".

دعت وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى اعتماد إعلان يضمن حرية الإنترنت، قائلةً إن "الحقوق الممارسة في الفضاء الإلكتروني تستحق ان يتم حمايتها كما هي الحال في الفضاء الحقيقي".

في المقابل، دافعت الصين وروسيا وطاجيكستان واوزبكستان امام الأمم المتحدة عن اعتماد مبدأ قواعد السلوك الحسنة على الإنترنت وهذا الاقتراح ليس سوى تبريرا للرقابة.

سجل قاتم لبعض الديمقراطيات

إن الممارسات الديمقراطية أبعد من أن تكون فاضلة. ففي بعض الأحيان لا تخدم حرية تداول المعلومات على الإنترنت الأمن الداخلي، ومكافحة الإرهاب أو الجرائم الإلكترونية، أو حماية الملكية الفكرية.

وتتزايد عملية مراقبة شبكات الإنترنت في الهند منذ هجمات مومباي في العام 2008 .

تميل روسيا إلى وصف المواقع التي تنتقد الكرملين بانها متطرفة، امّا كندا وتحت ستار المكافحة المشروعة لاستغلال الاطفال جنسيا، اعتمدت قانوناً صارماً فيما يتعلّق بشبكة الإنترنت.

علّق مشروع قانون الحقوق الرقمية الهادف إلى حماية حقوق التأليف والنشر في المملكة المتحدة التي عرفت أوقاتاً عصيبةً جراء أعمال الشغب في آب/اغسطس 2011، من قبل فرانك لارو.



مقدمة عامة - 2012 - مراسلون بلا حدود

ورفعت RIM الشركة المصنعة لبلاك بيري بيانات شخصية لبعض من مستخدميها إلى الشرطة دون أمر قضائي مسبق، مما يشكل سابقة مثيرة للقلق.

وعلى الرغم من الإدانات الدولية والتأكيد أن هذه القوانين لم تعد سارية المفعول، لا تزال فرنسا تقوم بتطبيق قانون Loppsi الذي من شأنه ان يقوم بترشيح إداري للشبكة العنكبوتية وقانون Hadopi الذي ينصّ على قطع خدمة الإنترنت لمحاربة التحميل غير القانونية. وتشير مراسيم تطبيق القوانين إلى أن السلطات تسعى إلى استخدام الترشيح. فاستراليا لم تسقط نظام الترشيح الوطني الخاص بها حتى لو تراجع دعم هذا النظام و كان المضمون محدوداً.

ويتناقض كلام المسؤولين الأمريكيين حول أهمية مكافحة الرقابة الإلكترونية وأدوات التمويل للتحايل على الرقابة، مع المعاملة التي تتلقاها ويكيليكس (لمزيد من المعلومات، الرجاء قراءة فصل الولايات المتحدة من تقرير منظمة مراسلون بلا حدود). أعاق حجب مصادر التمويل كالفيزا وماستردكارد تشغيل الموقع. وتم اعتقال برادلي مانينغ تحت ظروف قاسية لعدة أشهر لكونه مخبر لدى ويكيليكس.

وجّهت إلى جوليان أسانج ، مؤسس موقع ويكيليكس، "تهمة سرية" وتطالب منظمة مراسلون بلا حدود تقديم توضيحات من السلطات الأمريكية في هذا الشأن.

ردة فعل متصفحي الإنترنت ومواطني "العالم الحر"

عارض متصفحو الإنترنت تحركات Occupy Wall Street ونزلوا إلى الشوارع بأعداد كبيرة لإدانة المشروعين الأمريكيين لمكافحة القرصنة (سوبا وبيبا) اللذين يضحّيان بحرية التعبير على حساب حماية حقوق التأليف والنشر.

لقد أدى اعتماد بعض المواقع الإلكترونية لاسيما ويكيبيديا عملية إيقاف سوبا والتعتيم الإعلامي لمدة أربع وعشرين ساعة إلى التعبئة ولأول مرة لمتصفحي الإنترنت المعنيين بهذا القانون في العالم أجمع.



أدت هذه التعبئة إلى موجات كبيرة ضد اتفاقية التزوير إلا انّها لم تؤثر في الجمهور. وقد أدرك متصفحو الإنترنت من جميع الاتجاهات أن هذه النصوص يمكن أن تؤثر على نشاطاتهم اليومية. وكانت أوروبا الشرقية رأس حربة التعبئة. فقد تراجع العديد من الحكومات وقامت بتعليق التصديق. ولم تتم معارضة اتفاقية مكافحة التزوير بهذه الحدية مما سيؤدي إلى توقيف مفعولها، فلا بدّ حينئذ من البقاء يقظين، إذ أن الهدف التالي لمتصفحي الإنترنت قد يكون التوجيه الأوروبي بشأن إنفاذ حقوق الملكية الفكرية والتي يمكنها فرض ترشيح صارم للشبكة العنكبوتية وهي ضربة إضافية تمس بحيادية الشبكة.

سيادة الإنترنت وتجزئة الشبكة العنكبوتية

أصبح مفهوم سيادة الإنترنت أكثر تداولاً في أذهان زعماء الدول الأقل قمعاً. فقد أنجزت المنصة المنشأة في بورما في العام 2010 إنجازات كبيرة. أعلن محمود أحمدي نجاة الملتزم بسياسته الوطنية مراراً عن إطلاق شبكة إنترنت وطنية تتضمن محرك بحث خاص بها وخدمة بريد إلكتروني في العام 2011 وطريقتين للنفاذ الأولى مخصصة للسلطات والأخرى لباقي الشعب كما هي بنية الإنترنت في بورما.

من جهتها، تفرض بيلاروسيا على الشركات التجارية تسجيل مواقعها الإلكترونية داخل البلاد، وحتى الآن مواقع الأخبار ليست معنية بهذه التدابير.

في الواقع، إن بعض الدول ككوريا الشمالية وتركمانستان وأوزبكستان وكوبا، وإيران قد فرضت رقابة على دخول شبكة الإنترنت حتى أنها حصرت السكان باستخدام شبكات الإنترنت الداخلية التي لا تتوافق مع معايير الشبكة العالمية. وهذا ما يؤكد قرار تويتر بتنفيذ رقابة على صعيد المناطق التي تميل إلى استخدام الشبكة العنكبوتية المحلية.

عرفت الشبكة العنكبوتية في العام 2011 انقساماً. فيمكن لمتصفحي الإنترنت الوصول إلى معلومات مختلفة بحسب مكان تواصلهم. والتفرقة الرقمية توسعت وأصبح التضامن بين صفوف المدافعين لدعم وجود شبكة إنترنت حرة ونافذة للجميع ضروري أكثر من أي وقت مضى لبناء جسر قوي بين متصفحي الإنترنت والتأكد من تداول المعلومات.